التسلح الاستراتيجي لكوريا الشمالية بعد عام 2001

أ.م.د. تلا عاصم فائق

جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد

Strategic armament of North Korea After 2001

Ass.Prof.Dr. Tala Assem Faik

University of Baghdad\ Faculty of Management and Economics

tala_faiq@yahoo.com

Summary

North Korea is of strategic importance because of its geographical location and the nature of the regional arms race in the continent. The study examined the development of North Korea's nuclear program and North Korea's motives in this regard as well as studying missile and nuclear capabilities, UN Security Council Resolution 1718 and international and regional positions on North Korean nuclear tests. .

Keywords: armament, strategic, North Korea.

الملخص

تمثل كوريا الشمالية اهمية استراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المتميز ونظراً لطبيعة سباق التسلح الإقليمي في القارة ومن ثم تم التطرق الى دراسة تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية ودوافع كوريا الشمالية بهذا الصدد فضلاً عن دراسة القدرات الصاروخية والنووية وقرار مجلس الامن 1718 والمواقف الدولية والإقليمية من التجارب النووية الكورية الشمالية.

الكلمات المفتاحية: التسلح، الاستراتيجي، كوريا الشمالية

المبحث الأول

تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية

قبل البدء بالحديث عن تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية لابد من التطرق الى الموقع الاستراتيجي لكوريا الشمالية ويتمثل بما يلي:

تقع شبه جزيرة كوريا في شرق اسيا وكوريا شبه جزيرة جبلية لا تشغل السهول فيها الا مساحة لا تتعدى خُمس مساحة البلاد. وتبلغ مساحة كوريا الشمالية 120، 41 كم^{2}أي 47، 000 ميل مربع وأبرز مدنها العاصمة بيونغ ومدنها مهونغ كونجين، وونسان ونامبو وكايسونغ وتركز فيها تجمع السكان ونشاطهم الاقتصادي.

ظلت شبه جزيرة كوريا والجزر التي حولها عدة قرون جسراً ومعبراً طبيعياً مهماً يصل بين جزر اليابان وأراضي القارة الآسيوية، وعبر هذا الجسر المهم جرت أغلب الاتصالات الحضارية وتحركت الجماعات البشرية منذ أقدم العصور مما مكن كل من اليابان والصين من ادراك اهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي لشبة الجزيرة الكورية وقيمته الكبرى كل منهما مما دفعها لبذل جهود في سبيل السيطرة عليها.

وقد شهدت كوريا سلسلة من الغزوات الاجنبية والمنشورية واليابانية لذلك كانت في عصور استقلالها تفضل العزلة عن العالم الخارجي، حتى لقب الكوريون (الأمه المستعبدة) بينما كانت جارتها اليابان تسعى حثيثاً تحتل مركزها بين دول العالم الكبرى، اطلق على كوريا الشمالية تسمية (مملكة الناسك) بسبب العزلة والسرية والاكتفاء الذاتي غير العادي المفروض عليها من قبل قادتها الذين تسودهم عقدة الخوف من الأجانب منذ ولادتها في 1945 وعدتها الدول الشيوعية كافة أرض محرمة على الولايات المتحدة وحلفائها

خلال الحرب الباردة وقد تطور الموقف الى اقامة أمتين منفصلتين ومتعارضتين تماماً من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما تسبب لاحقاً في اندلاع الحرب الكورية[1].

ولقد دفعت الاوضاع التي رافقت تقسيم شبه القارة الكورية الى شطرين وما أعقبها من تطورات مهمه لكل شطر الى محاولة ايجاد أفضل السبل لإدامة واستمرار النظام القائم فيه وبمختلف الوسائل والاساليب اذ أعتمد الشطر الجنوبي على الدعم الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً، توطدت العلاقة بالاتفاقيات والوجود العسكري الأمريكي المباشر في الشطر الجنوبي، وعلى العكس من ذلك كانت الأوضاع في الشطر الشمالي إذ ترك التقسيم والحرب الذي أعقبته القناعة لدى القيادة السياسية الكورية الشمالية بأهمية تطوير القدرات العسكرية المختلفة لتشكل حاجزاً منيعاً في مواجهة المخاطر والتهديدات التي يمثلها الوجود الاجنبي في الجزء الجنوبي وبقي هذا الخوف عنصراً مهماً في تحرك وادراك القيادة الشمالية حتى الان مما دفعها الى التأكيد على أهمية التفوق في مستويات القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية[2].

ومن الجدير بالذكر ان تقسيم كوريا الى قسمين (شمالي وجنوبي) فقد أصبحت هذه المسألة مثالاً للتوتر ونشوب الأزمات وحتى عند انتهاء الحرب الباردة فقد مثلت هذه المسألة ملحماً مهماً لعدم الاستقرار في المنطقة، وقد أعتبرها البعض من أهم مصادر تهديد الأمن في العالم، ويمكن القول أن لكل من (الكوريتين) حلفاء في المنطقة حيث تعمد الولايات المتحدة واليابان الى دعم كوريا الجنوبية بينما تقدم كل من الصين وروسيا الاتحادية دعمها لكوريا الشمالية.

ويعد تسليح كوريا الشمالية برنامجها النووي وتسليحها التقليدي مثار للتساؤلات والقلق العميق ليس في مستوى الإقليم بل في النطاق العالمي كذلك، بسبب إن امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي سوف يدفع لكوريا الجنوبية واليابان لاقتنائه يهدف تعزيز أمنهما وتحقيق التوازن على مستوى الإقليمي الأمر الذي يعني[3]:

1. اذكاء سباق التسلح الإقليمي.
2. اعادة التفكير بشأن امكانية احياء اليابان دورها العسكري في الإقليم، الامر الذي بدوره سينعكس على بلورة المخاوف الإقليمية.
3. تعزيز المكانة الإقليمية للصين على اعتبار ان كوريا الشمالية احد حلفائها الامر الذي قد يشعل فتيل المنافسة الإقليمية.

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان (كوريا الشمالية) تتمسك في المضي قدماً ببرنامجها النووي بهدف[4]:

1. الضغط على كوريا الجنوبية واليابان لتقليص روابطها مع الولايات المتحدة.
2. الضغط على اليابان للحصول على المساعدات الاقتصادية.
3. ردع اية دولة من الاعتداء عليها.

التسليح النووي لكوريا الشمالية سيتم تقسيم الفصل الى المباحث الآتية:

1. تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية.
2. القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية.
3. قرار مجلس الامن رقم (1718).
4. المواقف الدولية (الولايات المتحدة واليابان)

(1) د.ستار جبار علاي، البرنامج النووي الكوري الشمالي دراسة في طبيعة القدرات والتحديات، ملف تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، سلسلة دراسات ستراتيجيه، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط 2010، عدد 102، ص65

(2) السيد صدقي عابدين، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، في محمد السيد سليم ورجاء ابراهيم بلسم (محرران)، الأطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص375.

(3) نقلا عن: باقر جواد كاظم، لتوازن الاستراتيجي في أقليم اسيا الباسفيك وافاقه واقامته المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاستراتيجية، جامعة النهرين، 2001، ص86-87

(4) ايرام اث شلولسكي، كوريا في زلماي خليل زاد، محررا، التقييم الاستراتيجي، ابو ظبي، مركز الامارات لدراسات البحوث الاستراتيجية، 1997، ص197-198.

بدءاً من منتصف الستينات من القرن الماضي انشأت كوريا الشمالية مفاعل ابحاث للطاقة النووية في (بيونغ بيون)، كما قامت بأرسال البعثات لتدريب المختصين في المجال النووي في الاتحاد السوفيتي السابق وفي ضوء اتفاقية التعاون بين الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية اذ قام السوفيت ببناء مركز ابحاث نووي بجوار مدينة بيونغ بيون وخلال المدة من 1965–1973 تم توفير الوقود النووي للمفاعل النووي الكوري وفي عام 1974 قامت كوريا بتطوير وتحديث المفاعل النووي (IRI–2M) كما قامت في الوقت نفسه ببناء مفاعل ابحاث جديد[1].

وفي مطلع الثمانينات من القرن العشرين بدأت كوريا الشمالية بالتركيز على استكمال البرنامج الخاص باستخدامات الطاقة الذرية للأغراض العسكرية ثم بدأت بالتجارب المعملية من أجل انتاج اليورانيوم المصنع "المحول" اي التوصل الى ما يسمى (مرحلة التحويل) وهي واحده من اهم مراحل دورة الوقود النووي الامر الذي دعا الولايات المتحدة الى الاعلان عام 1985 بأن كوريا الشمالية تمكنت من انشاء مفاعل نووي لإنتاج لوقود المخصب شمال العاصمة (بيونغ يانغ) وهو نفس العام الذي وقعت فيه كوريا الشمالية على معاهدة حظر انشار الاسلحة النووية MPT.

وفي أيلول 1989 نشر تقرير مفاده ان كوريا الشمالية بإمكانها انتاج اسلحة نووية في غضون خمس سنوات وتتوفر لديها الوسائل اللازمة لاستخدام تلك الاسلحة[2].

وتفيد التقارير الى أن كوريا الشمالية تقوم ببناء قاعدة للصواريخ تقع في منطقة (بيونغ جيو) في إقليم (يانغ بغ) قرب حدودها الشمالية مع الصين على بعد عشرين كيلومتر ومداخلها مواجهة للصين مما يصعب على القوات الأمريكية او الكورية الجنوبية مهاجمة القاعدة، وقد اكتملت (7%) من منشآت القاعدة وتوجد بها 10 منصات للأطلاق طول الواحدة منها (20م) وهو ما أثار تكهنات بأنها قد تستخدم في أطلاق صاروخ (نابيودوتغ2)[3].

ويمكن القول أن اتفاق الاطار عام 1994 في جنيف قد نص على التزام كوريا الشمالية بفتح منشآتها النووية امام التفتيش الذي تطلبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتجميد برنامجها النووي مقابل تعهد الولايات المتحدة ببناء مفاعلات نووية متطورة تعمل بالماء الخفيف بمساعدة اليابان وكوريا الجنوبية والهدف من هذه المفاعلات هو توليد بلوتونيوم اقل مما ينتجه النوع الجرافيتي وذلك لتحجيم قدرة كوريا الشمالية على انتاج الاسلحة النووية مستقبلاً.

وتعهدت الولايات المتحدة بتدبير مصادر الطاقة اللازمة لكوريا الشمالية لمدة عشر سنوات قبل ان تقوم بتفكيك مفاعلاتها النووية القائمة وتعهدت حكومة (بيونغ يانغ) بتخزين قضبان الوقود المستخدمة على ان يتم نقلها فيما بعد الى دولة ثالثة لضمان عدم اعادة استخدام البلاتونيوم الناتج عنها في تصنيع اسلحة نووية[4].

ولتنفيذ الاتفاق الثنائي اسست الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ما عرف بهيئة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية (كيدو) لإمداد كوريا الشمالية بالمفاعلات الجديدة ونجحت الولايات المتحدة في الزام كوريا الشمالية بعد مفاوضات مطولة في برلين وبكين وكولالمبور بقبول مفاعلات من صناعة كوريا الجنوبية على الرغم من اصرار النظام الشيوعي في (بيونغ يانغ)على تسلم مفاعلات المانية او روسية الصنع هرباً من الحصار التكنلوجي الذي قد تفرضه عليها المفاعلات الكورية الجنوبية، الا ان الجانب الكوري الشمالي فاز بمكسبين رئيسيين كانا سبباً في استياء كوريا الجنوبية التي تحملت نحو 70% من اجمالي تكلفة المفاعلات المقرر تقديمها لكوريا الشمالية هما تعهد الولايات المتحدة بالرفع الجزئي لحظرها التجاري المفروض على كوريا الشمالية والثاني تبادل الولايات المتحدة وكوريا الشمالية فتح مكاتب (اتصال) وهو ما عدته كوريا الجنوبية سابقه خطيره تؤسس لاعتراف الولايات المتحدة بكوريا

(1) سعد علي حسين، كوريا الشمالية واسلحة الدمار الشامل، اوراق اسيوية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (64)، 2001، ص2.
(2) م.م. علي محمد حسين، القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، تطورات مسألة الملف الكوري النووي، قسم الدراسات الآسيوية، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 23، سنة 2007، ص4-5.
(3) ريمون ماهر كامل، برنامج صواريخ بيونغ يانغ وابعاد جديدة للأزمة الكورية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد (138)، 1999، ص226.
(4) ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1995، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهره، 1996، ص135

لشمالية ووصف المسؤولون الجنوبيون الاتفاق بأنه (ثنائي) وان الولايات المتحدة استبعدت عمداً الوفد الجنوبي من المشاركة في المفاوضات على الرغم من أن الاتفاق الموقع يرتب التزامات ضخمة على كاهل كوريا الجنوبية لتقديم التمويل اللازم لتنفيذ الاتفاق وبناء المفاعلات النووية وصيانتها فيما بعد، ومن جانب اخر تذهب وجهة النظر الكورية الجنوبية الى ان اتفاق الاطار الثنائي لا يقوض او يحجم عملياً القدرات النووية لكوريا الشمالية ولاسيما انه ليس هناك ما يؤكد ان كوريا الشمالية لم تستخدم بالفعل البلوتونيوم الناجم عن تشغيل مفاعلاتها النووية في صنع قنابل او رؤوس نووية[1].

الا أن كوريا الشمالية منعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجراء عملية التفتيش التي طلبتها وانهاء الاتفاق كلياً في أواخر العام (2002) عندما انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة وتفاخرت بأنها بدأت ببناء قوة ردع نووية، وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2002 أعترف مسؤول كوري شمالي بوجود برنامج لتخصيب اليورانيوم الا أنه نفى ذلك الاعتراف في وقت لاحق، وفي شهر ديسمبر 2002 طرد الكوريون الشماليون مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وازالوا اختام الوكالة وكاميراتها في (بيونغ يانغ)، وفي مطلع 2003 أعلن الكوريون الشماليون أنهم رفعوا تعليقهم السابق للانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأعادوا تشغيل مفاعل الخمسة ميكاواط وأدعو في وقت لاحق انهم أكملوا أعادة معالجة قضبان الوقود المستهلك للمفاعل وقد كان لانهيار اتفاق الاطار 1994 تداعيات عده كان أبرزها [2]:

1. الانسحاب من معاهدة حظرا لانتشار النووي، فأبرز تداعيات انهيار أتفاق الإطار 1994 هو انسحاب كوريا الشمالية رسمياً من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 وذلك في نيسان ابريل (2003) وفي شباط (2005) فاقمت كوريا الشمالية مخاطر الأزمة بإعلانها انها طورت أسلحة نووية وتعقدت احتمالات حل الخلاف بفعل فرض الولايات المتحدة الامريكية قيوداً جديده على تجارة كوريا الشمالية ونشاطاتها المالية وذلك في 15 أيلول 2005.
2. تصعيد كوريا الشمالية لموقفها واللجوء الى تعزيز القدرات العسكرية.

فقد شجبت كوريا الشمالية التدابير بوصفها تكتيكاً امريكا لوقف التقدم في المحادثات السداسية موضحه أن اعلان التدابير حدث في الوقت الذي جرى فيه اعلان البيان المشترك وزادت من درجة القلق الدولي من أهدافها الاستراتيجية عندما أعلنت في 20 حزيران (يونيو) 2006، أنها لن تستمر في احترام ما فرضته على نفسها من العام 1999 من وقف لاختبارات أطلاق الصواريخ بعيدة المدى، وفي 5 تمور (يوليو) 2006 أطلق الجيش الكوري الشمالي سبعة صواريخ باليستية اختبارية ووصفت انها مناورات عسكريه روتينية تندرج تحت حقها السيادي في الدفاع عن النفس وأكد المسؤولون الشماليون أنها لا تنتهك اي إلتزام بالمعاهدة أو قيد قانوني دولي اخر وقد تضمنت اختبارات اطلاق عدة انواع من الصواريخ اذ اطلقت بنجاح ستة صواريخ قصيره ومتوسطة المدى من طراز هواسونغ 6 (سكودسي) وكان الصاروخ السابع متعدد المراحل ومن طراز (تايبوذنغ–2). وبدا أن صواريخ كوريا الشمالية الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى والأقدم عهداً أدت عملها بشكل جيد، وأكد هذا الأمر التهديد الذي تشكله قوة كوريا الشمالية الصاروخية التقليدية التسليح ضد جيرانها وعمل على تعزيز سمعة البلد كمورد لتكنلوجيا الصواريخ[3].

وقد بدأت الأزمة النووية لكوريا الشمالية في الأعوام اللاحقة تلتها المحادثات السداسية بين الأطراف المعنية بهذه الأزمة عام 2003، في كل من (الكوريتين، الصين، اليابان، روسيا، الولايات المتحدة) التي أقرت مساعدات في مجال الطاقة وضمانات أمنيه يقدمها الطرف الأمريكي الى الطرف الكوري الشمالي مقابل تخلي الثانية عن برنامجها النووي وقد تعثرت كل المحادثات بسبب تشدد مواقف الطرفين الأمريكي والكوري الشمالي إذ يتلخص الموقف الكوري الشمالي بتقديم اعانات مالية أمنيه فضلاً عن إنهاء حالة العداء

(1) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص16-17.
(2) نقلاً: عن ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص19-20.
(3) شانون كاريل، حظر الأسلحة النوويه والحد من انتشارها التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي2007، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت، تشرين الثاني، نوفمبر، 2007، ص713.

وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة في حين كان موقف الأخيرة تفكيك البرنامج النووي لكوريا الشمالية أولاً قبل تقديم الإعانات وضمانات الأمن.[1]

وبالإضافة الى ما تقدم فأن اتفاق الاطار الموقع بين كل من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في (21 أكتوبر) 1994 لتسوية الأزمة النووية قد قام على أربعة محاور أساسيه:[2]

1. التعاون بين الطرفين لتفكيك المفاعلات النووية الكورية القائمة وبناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف بطاقة قدرها 2000ميكاواط.
2. التعاون الثنائي بين البلدين لتحقيق السلام والأمن من خلال اخلاء شبه الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية.
3. التعاون الأمريكي – الكوري الشمالي في مجال دعم نظام حظر الانتشار النووي من خلال التزام كوريا الشمالية الكامل بمعاهدة حظر الانتشار النووي والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على مختلف منشآتها النووية.

المبحث الثاني

القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية

لقد قام البرنامج النووي الكوري الشمالي على أكثر من أتجاه فقد أعتمد على أنتاج البلوتونيوم لاسيما أن أغلب المنشآت النووية الكورية الشمالية تقع بقاعدة البلوتونيوم في (بيونغ يانغ) وهي تبعد 60 ميلاً عن العاصمة الكورية الشمالية (بيونغ يانغ) وهي منشآت حددها اتفاق الاطار 1994 والاتجاه الآخر تمثل برنامج تخصيب اليورانيوم فقد أكدت الاستخبارات المركزية الأمريكية وجود مصدر ثاني للقنابل النووية الكورية الشمالية باستخدام اليورانيوم عالي التخصيب.

وقد كشف برنامج اليورانيوم عالي التخصيب السري لكوريا الشمالية في أواخر 1996 وأوضح (هوانغ يانغيوب) سكرتير الحزبي الشيوعي الذي أنشق في عام 1997أن كوريا الشمالية وباكستان أتفقتا في صيف 1996على مقايضة تكنلوجيا لصواريخ الكورية الشمالية بعيدة المدى بتكنلوجيا اليورانيوم عالي التخصيب الباكستانية وقدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشكل عام في كانون الأول (ديسمبر) 2002 أن كوريا الشمالية استطاعت أنتاج قنبلتين نوويتين سنوياً من خلال برنامج اليورانيوم عالي التخصيب الذي بدأ في 2005، وقدرت وكالة أخرى قدرة مشروع أنتاج القنبلة بين (2005 و2007) السفير (روبرت غلاوس) الذي تفاوض لإتفاق الاطار الأمريكي – الكوري الشمالي 1994 و(ميشيل رايس) رئيس مكتب تخطيط السياسة لوزارة الخارجية حتى 2004 قد بينا ان وظيفة البنية التحتية لليورانيوم عالي التخصيب الكوري الشمالي يمكن أن تنتج يورانيوم عالي التخصيب يكفي لسلاحين نوويين او أكثر في سنه.[3]

الا ان جهود كوريا الشمالية استمرت تباعاً في إنكار وجود برنامج اليورانيوم عالي التخصيب لغرض الأسلحة النووية. وفي العام 2007 قدمت كوريا الشمالية للولايات المتحدة نموذجاً لقضيب المنيوم في محاوله للبرهنة على عدم نيتها انتاج يورانيوم عالي التخصيب لغرض الأسلحة النووية، وان المواد المستوردة كانت للأسلحة التقليدية او مشاريع الاستخدام المزدوج ولكن أستمرت الشكوك أكثر في 2008 عندما وجد العلماء آثار يورانيوم عالي التخصيب على وثائق قدمت كجزء من اعلان كوريا الشمالي النووي وأُثير النقاش مجدداً حول نطاق برنامج تخصيب اليورانيوم الكوري الشمالي، وأبلغ السفير (كريستوفر هل) الكونغرس الأمريكي ان كوريا الشمالية بما تضمنه وكجزء من "صفقة اعلانها" في حزيران 2008، رسالة تقول "أنهم لا يمتلكون الآن ولا في المستقبل برنامج يورانيوم عالي التخصيب وبقيت هذه القضية دون حل".[4]

(1) علي محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص5.
(2) محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني، كراسات استراتيجية، عدد 17، يناير 2007، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، ص6.
(3) ينظر نقلاً: عن ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص 24-25
(4) ينظر: شانون كايل، مصدر سابق، ص709-710

وبالإضافة الى ما تقدم فإن كوريا الشمالية تنشر قرابة 500–600 صاروخ باليستي قصير المدى وهذه الصواريخ من أنواع عدة هي:[1]

1. هواسونغ
2. سكود B
3. هواسونغ 6
4. سكود Mod–2
5. هواسونغ 7
6. سكود Mod –D
7. وهناك ما بين 50–200 صاروخ باليستي متوسط المدى نقال على الطرق ومن طراز (نودونغ).

وتستند تقديرات انتاج البلوتونيوم على التحقق من العوامل التقنية بضمنها مستوى القوة الاعتيادي للمفاعل وأيام العمل وتقارير الوقود التي تعالج وماهية السرعة ومقدار البلوتونيوم الذي يفقده فير إجراءات الإنتاج، وأدى المسؤولون الكوريون الشماليون ان لديهم بلوتونيوم مفصول في مجرات ساخنه منذ مطلع 1975 وجربوا مفاعل إعادة معالجة في 1990 فالمفاعل النووي الكوري الشمالي 5 ميكاواط في يونغ بيون يعمل منذ 1986 وحتى 1994 ويقدر أن كوريا الشمالية أنتجت وفصلت مالا يقل عن (10) كغم من البلوتونيوم قبل 1994، وكان برنامجها لانتاج البلوتونيوم وقتها مجمداً بين 1994–2003 بموجب أتفاق الاطار وعندما غلق هذا الاتفاق أعادت كوريا الشمالية انتاج البلوتونيوم في(بيونغ يانغ).[2]

ومن الجدير بالذكر ان كوريا الشمالية قامت بأجراء تجربتين نوويتين في عامي 2006، 2009 وأثارت هذه التجارب ردود أفعال متباينة وتفسيرات مختلفة وتتمثل بالآتي:

1. التجربة النووية الأولى 9 تشرين الاول (أكتوبر) 2006:

فقد أعلنت كوريا الشمالية ان جيشها أجرى تجربة نووية ناجحة تحت الأرض وفي ظروف مأمونة في 9 تشرين الأول 2006، وكشفت الانفجار أجهزة الاستشعار الزلزالية في أنحاء العالم، الا ان صغر حجم العصف أثار تساؤلات حول ما إذا كان الانفجار نووياً في الأصل، وفي 16 تشرين الأول أعلن مسؤولون في الاستخبارات الأمريكية أن عينات من الهواء كشفت عما ينم عن حطام مشع أكد أن كوريا الشمالية فجرت اداة نووية وقودها مادة البلوتونيوم.[3]

2. التجربة النووية الثانية 25 آيار (مايو) 2009:

لقد أعلنت كوريا الشمالية في 25 آيار 2009 بأنها أجرت تجربة نووية ثانيه وسجل المراقبون الأمريكيون هزة أرضية بالقرب من موقع التجربة النووية السابقة (4.5 درجه على مقياس ريختر) أنتجها كيلوطن وأطلقت إشعاعاً او الذي يؤكد بأنه كان حدثاً نووياً أو هو لا يزال محدداً. وقالت مصادر الأنباء الكورية الشمالية أن هذه التجربة كانت على مستوى عال جديد في محتوى قوتها الانفجارية والتكنلوجية في سيطرتها ونتائجها وساعدت التجربة بحل مقبول لمشاكل علمية وتكنلوجية مثارة في تزايد أكبر لقوة الأسلحة النووية.[4]

ومن جانب آخر فإن الصواريخ تعد واحدة من أبرز وسائل نقل السلاح النووي وأخطرها على الإطلاق اذا ما توافرت قواعد فعاله لإطلاقها مما أثار قلقاً دولياً وإقليمياً أزاء تنامي القدرات الصاروخية لكوريا الشمالية ولاسيما الولايات المتحدة وحلفاؤها في شرق آسيا، وتنتج كوريا الشمالية من صواريخ سكود B وسكود C قصيرة المدى وكذلك صواريخ (نودونغ) متوسطة المدى ما يكفيها لحاجتها

(1) ينظر: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون صادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، أشراف مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص807، 808.
(2) ماري بث ينكيتاين، الاسلحة النووية الكورية الشماليه القضايا التقنيه، ترجمة أ.د. ستار جبار علاي، سلسلة دراسات مترجمه، مركز دراسات دوليه، جامعة بغداد، عدد (41)، ك1، 2009، ص13.
(3) ينظر نقلاً عن: ستار جبار علاي، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، مصدر سبق ذكره، ص27.
(4) المصدر السابق، ص28-29

وللتصدير أيضاً، ولديها أكثر من 500 صاروخ سكود من مختلف الأنواع، وتتمكن كوريا الشمالية من استخدام الصواريخ تحت ظروف صد أي هجوم قد تقوم به كوريا الشمالية في محاولة لعزل الجزيرة الكورية عن الدعم الأستراتيجي فضلاً على أن صواريخ (نودونغ) ذات مدى 1300 كم قادره على ضرب أهدافها من جميع أنحاء شبه الجزيرة الكورية وكذلك اليابان، ومضت كوريا الشمالية أيضاً في تطوير صواريخ جديده بعيدة المدى من طرازات أخرى ولاسيما صاروخ (نايبودونغ) العابر للقارات القادر على حمل مئات من الكيلوغرامات من السلاح النووي والرؤوس الحربية الى كل من الاسكا، جزر هاواي أو غرب الولايات المتحدة.[1]

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدة دوافع تسهم في دفع كوريا الشمالية للحصول على خيارات أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وفي مقدمتها الصواريخ الباليستية ويمكن تصنيف هذه الدوافع الى ثلاثة دوافع وظيفيه يتضمن كل منها عدد من الدوافع التكميلية، وهذه الدوافع تتمثل بالآتي[2]:

1. دوافع ذاتية/ داخلية
2. دوافع إقليمية
3. دوافع عالمية.

أولاً: الدوافع الذاتية/ الداخلية

وهنا نجد حقيقتين احداها أن كوريا الشمالية تسعى لتحقيق وحدة الشمال والجنوب الكوريين ولو بالقوة لذلك فقد ادامت قوة تقليدية كبيرة الحجم قياساً الى عدد سكانها إذ بلغ حجم القوات المسلحة الكورية الشمالية (1082000 فرداً) من مجمل عدد سكان يبلغ (21500000) فرداً في كوريا الشمالية مقارنة بـ(683000) فرداً من مجمل سكان كوريا الجنوبية البالغ 47.500.000 فرداً وتنتظم القوات البريه الكورية الشمالية بـ20 فيلقاً منها (1) مدرع، (4) آليه، 12 مشاة وفيلق ومدفعية وهناك تفوق كبير لصالح كوريا الشمالية مقارنة بكوريا الجنوبية ويكمن الوجود الأمريكي الفعلي في كوريا الجنوبية والذي يبلغ حجمه (36630) فرد منظمة بمقر جيش ميداني (1) وفرقة مشاة (1) ومقر قيادة جويه (1) و(90) طائرة قتال منظمة بجناحي مقاتلات وثلاثة أسراب F16 (72 طائره) (1) سرب قتال أرضي A–10 وA13 قد دفع التواجد الأمريكي والحماية التي يحققها للجنوب كوريا الشمالية لتطوير بدائلها بإدخال خيارات أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن ذلك يمكن عزو سعي كوريا الشمالية للحصول على العملة الأجنبية الصعبة عن طريق تصدير إمكانات الانتشار الكتلوي والصواريخ لدول راغبة ساعية له مثل أيران وأحد من أهم الأهداف ويشكل ردع اليابان دافعاً آخر للحصول على وسائل الانتشار الكتلوي والصواريخ لذا فأن الخيار النووي ووسائل إيصاله سيضفي على كوريا الشمالية نوعاً من الهيبة التي تسهم في التخفيف من العزلة التي تعيشها في بيئتها كما يعطي السلطة الحاكمة مصداقية وقبول من شعبها الذي يعاني من شظف العيش كنتيجة لصرف موارده على قضايا الخيار النووي، والحصول على الخيارات الكتلوية الأخرى والصواريخ الباليستية.

أما في المجال الكوني "العالمي" ترى كوريا الولايات المتحدة خصمها الأول وترى أن العديد من القوى الإقليمية والكونية قد سوّت علاقتها معه بعد انتهاء الحرب الباردة وفي مقدمتها الصين وروسيا مما أفقد كوريا الشمالية حلفاء إقليميين وكونيين وبدلاً من أن تلجأ الى تسوية علاقاتها مع الولايات المتحدة بالطريق الذي سلكته قوى أخرى على حساب خياراتها الآيدولوجية لجأت الى الخيار الأصعب الذي يستفز الولايات المتحدة ويدفعها الى مواجهة جهود الانتشار النووي والصواريخ الكورية الشمالية لاسيما وأن حقل الصواريخ الباليستية يشكل حقلاً قلقاً للولايات المتحدة ولقد توافرت لدى كوريا الشمالية على خبرة كبيرة بهذا المجال وبالإضافة الى ذلك هناك العلاقة التسليحية مع أيران بدء من أمداد أيران بتقانة صواريخ متوسطة المدى ذات مدى 1350كم والصواريخ الباليستية العابرة للأقاليم ذات مديات (1500كم، 2200كم) ويمثل الجدول الآتي صواريخ كوريا الشمالية العابرة للقارات.

(1) علي محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص6-7

(2) ينظر د. عبد الوهاب عبد الستار القصاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية وايران وتأثير ذلك على التوازن الاستراتيجي في المشرق العربي، ملف خاص المتغير النووي في الصراعات الآسيوية، أصداء ثقافيه، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (3)، بغداد، 2002، ص28-30.

الطراز	الأسم	المدى	الرأس الحربي	المراحل	الوضع في الخدمة الفعلية
صواريخ الباليستية قصيرة المدى SRAM	هادسونغ15 سكود B ذو وقود سائل قابل للخزن بيع لأيران والعديد من الدول الأخرى	302 كم-340كم	1000كم	1	منذ عام 1985
صواريخ الباليستيه قصيرة المدى SRBM	هادسونغ6 سكود Cوقودى سائل قابل للخزن بيع لأيران وسوريا منفتح في ملاجئ محصنة في كوريا الشمالية	500كم	770كغم	1	منذ عام 1989
صواريخ الباليستيه متوسطة المدى MRAM	RO Dong-1 NoDouy	1350 SCudD	1200كم	1	منذ عام 1997
صاروخ عابر للإقليم الباليستيةIRBM	NoDongTaepo2 Dougt Scud Rodoag-2تشير التقارير الى أنها تشبه الطراز الصيني DF-3	1500كم 4000كم	700كم 1000كغم	2	1998
مركبة أطلاق أقمار صناعية SLV	مركبة أطلاق فضائيةTaepo Dong spea+	400	100-50	3	1998

نقلاً عن: د. عبد الوهاب عبد الستار القصاب في ملف المتغير النووي في الصراعات الآسيوية، انتشار أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية وايران وتأثير ذلك على التوازن الاستراتيجي في المشرق العربي، أصداء ثقافيه، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 3، سنة 2002، ص32.

المبحث الثالث

قرار مجلس الأمن رقم (1718)

أثارت التجارب النووية التي قامت بها كوريا الشمالية في 19 تشرين الأول 2009 غضب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها اذ بادرت بأعداد مشروع قرار بعد التجربة مباشرة يرمي الى ادانة التجربة وفرض عقوبات اقتصادية جديدة عليها ومطالبتها بعدم أجراء تجربة نووية أخرى وأطلاق صواريخ الباليستية على الدول المجاورة لها وقد حذر الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) كوريا الشمالية بأن بلاده سوف لن تقف مكتوفة الأيدي إزائها وأن مشروع القرار الذي سيتم الاتفاق عليه في مجلس الأمن يعد رسالة الى كوريا الشمالية وأستدرك قائلاً (أن العالم أجمع بما فيهم شركائنا في المفاوضات السداسية متفقه على خروج مجلس الأمن بقرار قوي يطالب كوريا الشمالية بوضع حد لبرنامجها وبأن القرار يجب أن يوجه الى النظام الكوري الشمالي رسالة واضحة)، ويتضح ان الدول دائمة العضوية مع اتفاقها على القرار الا أن الخلاف تمحور حول لكيفية التي ينبغي التعامل مع الملف فالولايات المتحدة سعت الى أن يكون القرار شاملاً وباستخدام الخيارات كافة بما فيها الخيار العسكري فيما أنصبت جهود كل من الصين وروسيا الى استخدام لغة الحوار الدبلوماسية ومحاولة اقناع كوريا الشمالية بالعودة الى المحادثات السداسية بوصفها الصيغة الملائمة لتجنب تصعيد عسكري في المستقبل وفي الوقت الذي تضمنت فيه البنود الأخرى للقرار بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية على كوريا الشمالية الا أنه لم يتضمن حظراً كاملاً على الأسلحة المنقولة الى كوريا الشمالية التي رفضته الصين بل يمنع بيع معدات محددة كالصواريخ والدبابات والسفن الحربية والمقاتلات وكل ماله علاقة بتطوير أسلحة الدمار الشامل.[1]

ولكن كوريا رفضت القرار وعدته جزء من الازدواجية في المعايير التي يتبعها مجلس الأمن في التعامل مع الملف النووي وأتهمت المجلس بفقدانه لحيادته في عمله فيما عدت الولايات المتحدة القرار (1718) خطوة بالاتجاه الصحيح وفرصة دولية لتشديد

(1) د. عامر كامل، تطورات البرنامج النووي الكوري الشمالي والموقف الأمريكي منه، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 55، نيسان 2009، ص7-8.

الضغوط على كوريا لأعادتها الى طاولة المفاوضات السداسية وأقناعها لتفكيك برنامجها النووي ويمكن القول أن قرار مجلس الأمن (1718) حقق النتائج الآتية[1]:

1. الضغط على كوريا الشمالية بعدم تكرار تجارب نووية في المستقبل.
2. محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تدويل ملف البرنامج النووي الكوري وإظهار للعالم أن الخلاف ليس ثنائياً وإنما خلافاً بين دولة تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والمجتمع الدولي.
3. استبعاد الخيار العسكري واعتبار العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية ذات آثار إيجابية بوضعها سابقة لغيرها من الدول التي تسعى الى تطوير برنامجها النووي كإيران.
4. اجبار كوريا الشمالية بسحب اعلانها السابق بانسحابها من اتفاق الحد من نشر الأسلحة النووية.
5. أظهر القراران هناك توافقاً أمريكياً صينياً روسياً بشأن البرنامج النووي من محاولات نظام متطرف في شبه الجزيرة الكورية يسعى للحصول على الأسلحة النووية ويهدد الاستقرار في المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن القرار صدر بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومن المعروف ان هذا الفصل يرغم الدول على تطبيق القرارات الدولية وهو أمر في غاية الخطورة اذا لم تلتزم كوريا بتطبيق القرار الدولي ومن هنا تأتي أهمية الاطلاع على مضامين الفقرات الآتية:[2]

1. يدين أعضاء مجلس الأمن التجربة النووية التي أعلنتها كوريا في 9 تشرين الأول 2006 ومعروف ان الإدانة الدولية تمثل أجماعاً تجريمياً لأفعال الدول ويتطلب من أعضاء الأسرة الدولية القيام بإجراءات لاحقه وهو ما ورد في البنود التالية:
2. يطالب مجلس الأمن كوريا الشمالية بعدم أجراء تجربة نووية اخرى أو أطلاق صاروخ باليستي وهنا ترد الاعتراضات على هذه الفقرة اذ ان القرار قد أتسعت دائرته لتشمل الأسلحة التقليدية أيضاً التي لم تتناولها المعاهدة الدولية (NPT) المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية فقط كما أن لدى كوريا ترسانه من الصواريخ الباليستية ومن أهمها الصاروخ (تايبوسونغ) الذي يصل مداه الى أكثر من 2600 كيلومتر الأمر الذي تعده لولايات المتحدة الامريكية ودول حلف شمال الأطلسي تهديداً لأمنها.
3. يطالب كوريا الشمالية بالعودة فوراً من اعلانها الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي ويطالب كوريا أن تعلق كافة أنشطتها المتعلقة بالصواريخ الباليستية لاسيما وأن هناك تعاوناً كورياً ايرانياً حيث أن أيران قامت بشراء صواريخ أرض– أرض من كوريا الشمالية (بي أم 25) تعمل بواسطة الوقود السائل.
4. يقرر مجلس الأمن وجوب أن تتخلص كوريا الشمالية من أسلحتها النووية ومن برنامجها النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا مجال للتراجع عنه بمعنى أرغام كوريا على تدمير برنامجها النووي بالكامل.
5. يقرر وجوب أن توقف كوريا الشمالية تصدير المعدات العسكرية ووجوب أن تقوم كل الدول الأعضاء بمنع شراء تلك المعدات.
6. يقرر وجوب أن تجمد كل الدول الأعضاء فوراً الصناديق والأرصدة المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي يملكها أشخاص او جهات اعتبارية على صلة وقدمت مساعدة الى البرنامج النووي وبرامج أخرى لأسلحة الدمار الشامل.
7. يقرر وجوب أن تتعاون الدول الأعضاء في تفتيش الحمولات المتجهة الى كوريا الشمالية او الصادرة منها لمنع تهريب الأسلحة النووية والكيميائية والبايلوجية.

(1) المصدر السابق، ص8 - ص9

(2) د. حسين حافظ، قراءة في القرار 1718 وتأثيره على مستقبل النظام الكوري، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد 2007، ص22-23

ومن جانب آخر فأن كوريا الشمالية في الوقت الذي سلمت تقريرها الى أعضاء اللجنة السداسية في 26 حزيران 2008 حول برنامجها النووي في أطار صفقة تضمنت تخليها عن الاستمرار في البرنامج مقابل مساعدات وتم التوصل من خلال المفاوضات التي أستمرت (16 شهر) الى أتفاق في شباط عام 2007 تضمن الآتي[1]:

الجزء الأول: أغلاق كوريا الشمالية مفاعل (يوتجيابون) النووي خلال (60) يوماً في المقابل وعدت بتوفير 50 الف طن من الوقود تقدمها الدول الخمس الأخرى المشاركة في المفاوضات وفي المرحلة الثانية وافقت كوريا الشمالية بالإعلان عن تعطيل كل منشآتها النووية في عملية يشرف عليها خبراء من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في المقابل وعدت بتقديم 950 الف طن من الوقود من جانبها وافقت الولايات المتحدة على رفع اسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

أما المرحلة الثالثة فيتم التعامل مع الأسلحة النووية التي قد أنتجت من كوريا الشمالية خلال المرحلة السابقة أما الجزء الثاني فيتم تطبيع العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة وحلفائها (كوريا الجنوبية، اليابان) ويتم رفع الحجر عن الأرصدة المجمدة لكوريا الشمالية في البنوك الأمريكية.

ولكن من جانب آخر هناك عدد من العقوبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق المبرم من كوريا الشمالية والأطراف الدولية الخمسة منها ما يلي[2]:

1. قرار عدم اعتراف كوريا الشمالية باليابان عضواً في المحادثات السداسية رداً على الموقف رفض اليابان بتزويد كوريا الشمالية بالمعونات بموجب الاتفاق الذي يقتضي بتزويدها بالمساعدات الاقتصادية والغذائية، من جانبها فإن اليابان رفضت تسليم حصتها من المساعدات ما لم تحل قضية مواطنيها المخطوفين الذين اعترفت كوريا الشمالية بخطفهم في عام 2002 وبلغ عددهم (13) يابانياً.
2. تبادل الاتهامات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول عدم تنفيذ بنود الاتفاق فالأولى تتهم الثانية بأنها لا تزال تحضر عنها المعلومات الخاصة بالبرنامج رغم الخطوات التي قدمتها في تفكيك البرنامج فيما ترى كوريا بأن الولايات المتحدة بطيئة في تنفيذ تعهداتها بشأن الأفراج عن أموالها المجمدة وتطبيع العلاقات بين البلدين.
3. تؤكد كوريا الشمالية ان نظام المراقبة والتحقق غير منصوص عليه في الاتفاق السداسي الذي تم التوصل اليه كما ترفض طلب الولايات المتحدة بدخول المفتشين الدوليين الى منشآتها المرتبطة ببرنامجها النووي بهدف التحقق من تفكيك هذا البرنامج وعدم ممارسة أنشطة نووية سريه قبل رفع أسمها من لائحة الدول الراعية للإرهاب.

ولكن بعد تولي (باراك أوباما) الرئاسة الأمريكية أعلن أن ادارته تخطط لاستخدام سياسة صارمة مدعومة بحوافز وضغوط حقيقية للقضاء تماماً على البرنامج النووي الكوري والتحقق منه فالموقف الأمريكي يتمثل بعدم التسامح في استمرار كوريا الشمالية بتطوير برنامجها النووي.

المبحث الرابع

المواقف الإقليمية والدولية من التجارب النووية الكورية الشمالية

أولاً: الموقف الصيني

أن الصين دعمت المباحثات السداسية بين الولايات المتحد وكوريا الشمالية منذ أن تم العمل فيها في آب 2003، فقد بحث الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) في 10 كانون الثاني 2003، وعند لقائه وزير خارجية فرنسا (دومينيك دوفيليان) تسوية الأزمة الكورية سلمياً واتفقا على ضرورة الحوار بين واشنطن (بيونغ يانغ) واعربا آنذاك عن تأثيرها لجعل منطقة شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية وطالبا بضرورة الانصياع للقرارات الشرعية واحترام الالتزامات والتعهدات الدولية.[3]

(1) ينظر: د. عامر كامل، مصدر سبق ذكره، ص9
(2) د.عامر كامل، المصدر السابق، ص9-ص10
(3) كويزي يبحث حلاً رسمياً مع بوتن، مباحثات صينية فرنسية حول الأزمة الكوريه، www.albayan.com

كما وقفت الصين ضد أية عقوبات مشددة ضد كوريا الشمالية وأغلب التصريحات الصينية جاءت داعمة للموقف الكوري على الرغم من اعتراضها ظاهرياً للتجارب الكورية وخاصة بعد تجربة كوريا الشمالية لصاروخها عام 2006 فقد صرح (لوجيان جاوو) هو الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الصينية (آنذاك) بعد الاعلان عن التجربة الكورية أن بلاده لن تتخلى عن التعاون مع كوريا الشمالية في المجالات ولاسيما في المجال الاقتصادي وبررت الحكومة الصينية موقفها هذا بأن الصين لن تتخلى عن الشعب الكوري الصديق.[1]

وتعمقت العلاقات الصينية مع كوريا الشمالية في 2008 لاسيما وقد أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية(تشن تانغ) أن كوريا الشمالية هي أحدى الدول المجاورة للصين في شمال شرقي آسيا حيث يرتبط البلدان بالجبال والأنهار ويتعاونان في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وينسقان في الشؤون الدولية والإقليمية خاصة في المحادثات السداسية خاصة بالقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، وقد كان موقف الصين على أثر التجربة النووية لكوريا الشمالية في 25 /آيار/2009 داعياً للتهدئة واللجوء الى الدبلوماسية فقد دعا رئيس الأركان الصيني ماشاوتيان في مؤتمر الأمن والدفاع المنعقد في سنغافورة الى انتهاج أسلوب الهدوء والتروي بصدد كوريا الشمالية ودعا الى أخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل مما يدل على أن الصين لا ترضى بضرب كوريا الشمالية كما أن الصين تستغل هذه القضية كما استغلتها أمريكا ايضاً، كما ان الصين تستخدمها ورقة للحصول على تأييد كوريا الشمالية فيما يتعلق بتايوان، لضمها او الى محاولة استعمالها ورقة ضد الولايات المتحدة لتقبل بضم الصين جزيرة تايوان، فالصين كما هي أمريكا تحاول استغلال المشكلة باتجاه تايوان ولكن في أتجاهين متعاكسين.[2]

وعليه يمكن القول أن ردود أفعال الصين كان باتجاه رفض التدخل العسكري إزاء كوريا الشمالية وتخفيف العقوبات الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق مصالح مشتركه بينها وبين كوريا الشمالية ولاسيما دعم كوريا الشمالية لمطالب الصين بضم تايوان.

ثانياً: الموقف الروسي

لقد أتخذ الموقف الروسي أتجاهاً مغايراً لطبيعة الموقف الصيني لاسيما وقد دعا (الكسندر يورو) نائب وزير الخارجية الروسي من قبل (بيونغ يانغ)الى الامتناع عن عملية أطلاق صاروخها الباليستي كما أن روسيا تهدف الى علاقات جيدة مع اليابان باتخاذها هذا الموقف وليس لها مصلحة في أن تطور كوريا الشمالية برامجها النووية والصاروخية ولا تريد ان تتخذها أمريكا وسيلة لأحكام سيطرتها في المنطقة وتريد منها أن تبقى في دوامة المحادثات في أطار السداسية ولا تخرج منها حتى يتم التوصل الى حل يوقفها عن تطوير برامجها النووية والصاروخية وبالتالي أنهاء ما يسمى بمسألة شبه الجزيرة الكورية. [3]

ثالثاً: الموقف الياباني

أدانت اليابان التجارب النووية لكوريا الشمالية بمجملها والتي حدثت في عام 2009 وما يذكر في ملف العلاقات الكورية اليابانية، أن اليابان عقدت الازمة مع كوريا الشمالية بشأن المخطوفين اليابانيين والتي ماتزال تعرقل سير علاقات مرنه وسلسه بين الدولتين. وترى كوريا الشمالية ضرورة امتلاكها لسلاح نووي بسبب الاستفزازات التي توجهها اليابان ضدها وعليه قامت كوريا بأطلاق صاروخ قرب اليابان عام 1998 وواجهت الحكومة اليابانية موقفاً حرجاً في الإجابة عن سؤال رئيس كوريا الشمالية وهو الى جانب من تقف اليابان؟ الى جانب الولايات المتحدة ام الى جانب آسيا؟ ففي الوقت الذي ترغب فيه الصين وروسيا وكوريا الجنوبية في أدارة البرنامج النووي لدى كوريا الشمالية بأسلوب سلمي وبعيد عن استخدام القوة العسكرية تتمحور السياسة الأمريكية حول تضييق الخناق حول النظام الحاكم في (بيونغ يانغ) من أجل وقف برنامجه النووي بل وأسقاط النظام نفسه، وتزداد صعوبة الإجابة عن هذا السؤال في ضوء اعتبارين مهمين، الأول: هو تنامي التيار القومي المتشدد الذي ينادي بتوسيع الدور العسكري لليابان حتى تصبح دولة طبيعية

(1) مغازي البدراوي، روسيا والصين واللعب بالورقة الكورية/www.alwqt.com
(2) حقيقة الموقف الدولي تجاه التجارب النووية لكوريا الشمالية، في آيار 2009، Hizb_UL Tahrir.Comp2
(3) ينظر: ناديه فاضل، مسار الملف النووي لكوريا الشمالية وتداعياته الإقليمية والدولية، في سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، عدد 102، شباط 2010، ص73. وينظر أيضاً: الموقف الدولي اتجاه التجارب النووية لكوريا الشمالية، مصدر سبق ذكره.

تمتلك قوات عسكرية حقيقيه بما في ذلك الأسلحة النووية والثاني: هو لخوف من تردي العلاقات مع الجيران الآسيوي وخصوصاً الصين وكوريا الجنوبية اذا ما تم توسع الدور العسكري لقوات الدفاع الذاتي اليابانية. [1]

ومن الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء الياباني (شينزوآبي) أكد بعد لقائه رئيس كوريا الجنوبية سارع قائلاً أن هذه التجربة أمر غير مقبول ولا يغتفر وطالب المجتمع الدولي استبقت الحكومة اليابانية ربما مره في تاريخها الحديث صدور قرار من مجلس الأمن وقررت تطبيق عقوبات قاسية على كوريا الشمالية تشمل حظر جميع الواردات منها ومنع جميع سفنها من دخول المياه الإقليمية لليابان فضلاً عن منع مواطني كوريا الشمالية من دخول اليابان وأكد السيد (آبي) في مجلته الإلكترونية الصادرة في 12 أكتوبر 2006 أن التجربة النووية الأخيرة تتعارض مع مهمته كرئيس وزراء مسؤول عن حماية الأمن القومي الياباني مشيراً الى أن البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية تمثل تهديداً صارخاً.

وفي الوقت نفسه نفت اليابان عزمها السعي الى امتلاك السلاح النووي حيث أكد رئيس الوزراء (آبي) أن بلاده لن تسعى لحيازة سلاح نووي رافضاً ما أثير عن احتمال ان تؤدى التجربة النووية الشمالية الى نشوب سباق تسلح إقليمي وقال (آبي) أمام البرلمان ان حيازة سلاح نووي ليست خيار بلادنا معلناً بوضوح انه لا تغيير في سياسة بلاده الخاصة بعدم حيازة وإنتاج ونشر السلاح النووي على أراضيها.[2]

وعلى أثر التجربة النووية لكوريا الشمالية ظهر هناك أتجاهين بصدد القدرات العسكرية اليابانية تتمثل بالآتي[3]:

إن احد الاتجاهات يرى ان ما حدث يمثل هبة من السماء للتيار القومي الياباني لتوسع الدور العسكري وتعزيز التحالف الأمني الاستراتيجي مع الحليف الأمريكي ويسند انصار هذا الاتجاه، الى ان التجربة النووية الكورية سوف تعزز مطالب أنصار التيار القومي الياباني الخاصة بإيجاد يابان جديدة وهي اليابان التي تستطيع ان تدافع عن مصالحها في علم مضطرب والتي تؤدي دوراً عسكرياً فعالاً على الصعيد العالمي يتناسب مع وضعها كثاني أكبر اقتصاد في العالم وهي ايضاً تلك اليابان القادرة على ارسال القوات العسكرية الى الخارج وانتاج واطلاق اقمار التجسس وانشاء نظم دفاعية مضادة للصواريخ وإنتاج السلاح النووي اذا ما تطلب الدفاع عن البلاد، أما الاتجاه الثاني فيرى صعوبة توسيع نطاق ومهام الالية العسكرية اليابانية نظراً لوجود العديد من القيود الدستورية والقانونية الصارمة التي تجعل استخدام هذه القوات في أضيق نطاق ممكن فضلاً عن وجود قطاعات عريضة من الرأي العام الياباني التي تتمسك بالصيغة الحالية للدستور السلمي هذا فضلاً عن المعارضة الإقليمية الشديدة من جانب الدول الآسيوية المجاورة والتي ترتبط معها بعلاقات تجارية واقتصادية كثيفه لأي توسع وان كان بسيطاً في مهام القوات اليابانية نتيجة ما عانته هذه الدول من ويلات العسكرية اليابانية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

ومن جانب آخر فإن كوريا الشمالية استجابت للضغوط التي تعرضت لها من جانب الصين والولايات المتحدة مما حدا بها الدخول في مباحثات السداسية الا انها أعلنت اعتراضها على دخول اليابان على أساس ان اليابان (وفق وجهة نظرها) ولاية أمريكية ولا يجب ان تخوض مباحثات.

وعليه يمكن القول ان التجربة النووية الكورية القت بظلالها على مسار الأمن والسلم الدوليين عامة وضمان السلم والأمن في إقليم جنوب شرق آسيا خاصة. وابعاد ذلك في سياسات واستراتيجيات الدول حاضراً ومستقبلاً.

(1) ينظر: محمد عزت محمد علي، أعادة عسكرة اليابان هل تحل مشكلاتها مع الجيران.

www. Kkmag.gov.sg

(2) ينظر: د. نغم نذير شكر، الموقف الياباني من الملف النووي الكوري الشمالي، في الملف السياسي، تطورات مسألة الملف النووي الكوري، مصدر سبق ذكره، ص16-18

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص18-19

رابعاً: موقف كوريا الجنوبية

من الجدير بالذكر ان كل من الكوريتين ينضمان الى شبه الجزيرة الكورية وجاء الانفصال بينهما نتيجة ظروف الحرب الباردة آنذاك والحوار بين الكوريتين يعود بجذوره الى أيلول عام 1971 حيث أجريت محادثات بين منظمة الصليب الأحمر في الدولتين الكوريتين، واذا كانت حقبة الثمانينات من القرن العشرين لم تشهد تقدماً على الصعيد السياسي وتحديداً في مجال توقيع اتفاقيات سلام محدده الا أن الحقبة منذ عام 1981 وحتى نهاية الثمانيات شهدت تطوراً ملحوظاً أستمر حتى التطورات المهمة في آب 2002 ومنها المحادثات البرلمانية بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وجاء عقد التسعينات من القرن العشرين وتم قبول الكوريتين في عضوية الأمم المتحدة في أيلول 1991 وقد مهد هذا التطور لتوقيع اتفاق عدم الاعتداء والتعاون بين الجانبين بما في ذلك الاتفاق الخاص بالأمن النووي وكانت هذه الخطوة ايجابية نتيجة للمتغيرات الدولية التي تمثلت في انتهاء الحرب الباردة ولكن على الرغم من حقبات الانفراج بين الكوريتين الا أنه هناك ظاهرة المنحنى المتصاعد الهابط تحكم العلاقات بين الكوريتين. وعلى الرغم من تحقق خطوات إيجابية ولكن سرعان ما تتعرض العلاقات لانتكاسة في صورة المواجهة العسكرية او البحرية، لاسيما وان طبيعة العلاقات بين الكوريتين تتأثر بالعلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكذلك بمعاهدة الصداقة بين أمريكا وكوريا الجنوبية وطبيعة التعاون العسكري والقوات الأمريكية المرابطة في كوريا الجنوبية.[1]

ونجد أن لكوريا الجنوبية موقف مغاير للموقف الأمريكي الياباني من البرنامج النووي لكوريا الشمالية إذ أكدت كوريا الجنوبية على المهج السلمي وسياسة الحوار مع كوريا الشمالية بينما الموقف الأمريكي – الياباني كما ذكرنا شهد مزيداً من التشدد والحديث عن أمكانية تحويل الملف النووي الكوري الى مجلس الأمن وإمكانية توجيه ضربات عسكرية استباقيه ضد المنشآت النووية الكورية، وفي المقابل عرضت كوريا الجنوبية مد (بيونغ يانغ) بطاقة كهربائية بديلة للطاقة النووية بالإضافة الى (500) الف طن من الأرز فقد مثل الموقف الكوري الجنوبي تمايزاً عن الموقف الأمريكي–الياباني مما يعني صعوبة بناء تحالف إقليمي قوي ضد (بيونغ يانغ) في حالة استخدام القوة العسكرية ضدها.[2]

أما بصدد التجارب النووية الكورية في عام 2009 فيلاحظ ان حكومة كوريا الجنوبية لا ترغب ان تزداد الأمور توتراً أكثر وان تحدث حرب على حسابها فقد صرح وزير الدفاع الكوري الجنوبي (لي سانغ) (ان بلاده تعمل على حل الأزمة مع كوريا الشمالية في أطار المحادثات السداسية والمجتمع الدولي وكانت كوريا الجنوبية تعمل للمصالحة مع كوريا الشمالية باستمرار وقد عقدت قمتين بين رئيسيهما في عام 2000 وعام 2007 وكل ذلك كان مبادرة من كوريا الجنوبية.[3]

خامساً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

بدأت أول محادثات أمريكية–كورية شماليه في عام 1993 واستمرت على أساس متقطع حتى عام 1994 وانتهت بتوقيع اتفاق الإطار 1994 وعقدت ستة اجتماعات رباعية (الولايات المتحدة، كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، الصين) بين عامي 1997–1999 لمناقشة مطلب كوريا الشمالية باستبدال هدنة الحرب الكورية 1953 بمعاهدة سلام الا ان المحادثات انهارت في نهاية المطاف، وفي نيسان 2003 وبعد رفض الولايات المتحدة عقد اجتماع ثنائي مع كوريا الشمالية نظمت الصين واستضافت اجتماعاً ثلاثي الأطراف، توسع الى منتدى سداسي الأطراف بإضافة كوريا الجنوبية واليابان وروسيا لعقد ثلاثة اجتماعات سداسيه ابتداءً من آب أغسطس 2003.

وبدأ اعضاء المحادثات السداسية الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان والصين وروسيا وكوريا الشمالية الاجتماعات في آب (أغسطس) 2003 في محاولة لحل الأزمة، وخلال هذه الاجتماعات عرضت كوريا الشمالية تجميد برنامج اسلحتها النووية مقابل

(1) نقلاً عن: ناديه فاضل، مصدر سبق ذكره، ص 75-76
(2) ينظر: آسيا بين البرامج النووية والحركات الانفصالية، التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص179-180
(3) ينظر: حقبة الموقف الدولي تجاه التجارب النووية الكورية، مصدر سبق ذكره.

استئناف الولايات المتحدة لشحنات زيت الوقود ورفع حضرها الاقتصادي ورفع أسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب، الا أن الولايات المتحدة أصرت على انها لن تبدأ التفاوض حول أزمة معونة اقتصادية ومعاهدة عدم اعتداء متعددة الأطراف الا عندما تجمد كوريا الشمالية برنامجها النووي بشكل يمكن التحقق منه.[1]

واستندت سياسة الإدارة الأمريكية منذ تشرين الاول (أكتوبر) 2002 على رؤيتين داخل الإدارة، الأولى عبر عنها الرئيس بوش بعدم الثقة بكوريا الشمالية وزعيمها كيم جونغ ايل والثانية كان هناك انقسام حول السياسة داخل ادارة بوش، فقد تألف تحالف مؤثر من مسؤولي ومستشاري البنتاغون حول وزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) ومسؤول مكتب نائب الرئيس (تشيني) وخبراء الانتشار النووي في وزارة الخارجية والبيت الأبيض بقيادة وكيل وزارة الخارجية السابق (جون بولتون) اذ عارضوا رسمياً المفاوضات مع كوريا الشمالية لصالح اصرار مطالب تنازل كوريا الشمالية احادياً عن الأسلحة النووية والقضايا العسكرية الأخرى، وتبنى استراتيجية أمريكية شاملة لعزل كوريا الشمالية دبلوماسياً وأسقاط النظام في كوريا الشمالية من خلال العقوبات الاقتصادية، وان الائتلاف الثاني في وزارة الخارجية اساساً مؤكداً ان الادارة يجب ان تجرب المفاوضات قبل تبني اجراءات اشد قسريه وأعلنوا الشك في فاعلية استراتيجية جعل كوريا الشمالية تنهار، والحقيقة ان سياسة الإدارة الأمريكية خلال تلك المرحلة تضمنت ثلاثة عناصر[2]:

1. المطالبة بتعهد كوريا الشمالية فوراً بالتفكيك.
2. تجنب المفاوضات المباشرة مع كوريا الشمالية حتى تقبل بالتفكيك.
3. عزل كوريا الشمالية بخلق حاجز من الحكومات مطالبة بقبول كوريا الشمالية التفكيك الكامل القابل للتحقق ولا يمكن الرجوع عنه.

وقد بدا أن استراتيجية كوريا الشمالية لديها أربعة أهداف[3]:

1. تمثل مقترح ادارة بوش في حزيران يونيو 2004 كأساس للمفاوضات على القضية النووية.
2. إقامة تسوية دبلوماسية طويلة الأمد في القضية النووية، والتي سوف تستغرق على الأقل خلال ولاية أدارة بوش الثانية.
3. الحصول على مزيد من الوقت لاستمرار تطوير لبرنامج الأسلحة النووية.
4. اشتراط قبول الحكومات الأخرى لكوريا الشمالية كدولة بأسلحة نووية.

ومع تولي الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) الرئاسة الأمريكية صعدت ادارته من لهجتها لاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001 اذ دعت الإدارة الأمريكية الى الربط بين البرامج النووية والحرب الدولية على الإرهاب ومنذ عام 2002 وعقب زيارة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الاسيوية الى كوريا الشمالية التي حمل خلالها اتهامات للقيادة الكورية بناء على معلومات استخبارية تفيد بأنها ماضية في تخصيب اليورانيوم وامتلاكها برنامج سري لتطوير الصواريخ وان ذلك يشكل تهديداً للاستقرار الأمني في منطقة جنوب شرق آسيا. وبالمقابل نظرت القيادة الكورية الى استمرارها بتطوير برنامجها بأنه يشكل رادعاً للولايات المتحدة وعاملاً في أنهاء عزلتها الدولية وتحقيقاً للتوازن الاستراتيجي في منطقة جنوب شرق آسيا الا ان الولايات المتحدة تراه تحدياً يتجاوز الأمن الإقليمي ليمس علاقاتها مع دول كبرى كالصين وروسيا وحلفائها الاساسين (كوريا الجنوبية واليابان) فضلاً عن خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل الى اطراف لا تمثل دولاً فضلاً عن ذلك فأن اي اختلال للتوازن الاستراتيجي في شبه الجزيرة الكورية قد يتسبب بتهديد الأمن القومي الأمريكي.[4]

(1) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار زهران، عمان 2008، ص134.
(2) نقلاً عن: ستار جبار، مصدر سبق ذكره، ص37.
(3) نقلاً عن: ستار جبار، المصدر نفسه، ص38.
(4) د. عامر كامل أحمد، الموقف الأمريكي من تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي، في سلسلة دراسات استراتيجية، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (102) شباط 2010، ص84.

ولا شك ان الولايات المتحدة الأمريكية سعت الى استخدام مختلف الوسائل ومنها التكتيك في التعامل مع الملف النووي الكوري ما بين الدعوة الى الحوار وتقديم مساعدات اقتصاديه والتلويح باستخدام الخيار العسكري لتفكيك برنامجها[1].

ومن الجدير بالذكر ان أزمة شبه الجزيرة الكورية التي تسمى أحياناً أزمة الطموحات النووية لكوريا الشمالية تدار وفق أنماط بسيطة من سياسات القوة تقترب بها أحياناً من نماذج المباريات المدرسية التي يمكن توقع سلوك اطرافها بمدى انحراف بسيط نسبياً ويمكن ايضاً توقع نتائجها المحتملة لكن ذلك لا يعني انها عمليه لا تحمل مستوى من الخطورة وتمثلت قواعد اللعبة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بما يلي[2]:

1. ان أولى قواعد اللعبة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية انها مباراة ثنائيه تتم بين الطرفين في الأساس حتى في ظل المباحثات السداسية التي بدأت في آب (أغسطس) 2003 في بكين فكوريا الشمالية لا ترغب في التفاهم الا مع الولايات المتحدة، كما ان واشنطن تحرص على ابعاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن على الأزمة او استخدامها كورقة تصعيد ضاغطه وقت الحاجه.
2. ان الصراع يدار في ظل أهداف مقبولة من جانب الطرفين، لاسيما وأن كوريا الشمالية لا ترغب في امتلاك قوة نووية تمارس بها دوراً إقليمياً في شبه الجزيرة الكورية أو الأضرار بمصالح الولايات المتحدة في شرق آسيا وانما ترغب في الحصول على مساعدات اقتصادية وضمانات أمنيه واعتراف سياسي ولديها هواجس بشأن المستقبل، كما أن الولايات المتحدة تسعى لاحتواء سياسات النظام الكوري التهديدية المتعلقة بالتسلح النووي ومبيعات الصواريخ وتهديد دول الجوار.
3. أنها تستند الى امتلاك كل طرف ادوات قوة حقيقه تتيح له التأثير في سلوك الطرف الآخر بشكل فعال مع أدراك كل طرف لذلك فكوريا الشمالية تمتلك اداة تأثير لاشك في مصداقيتها وهي قدراتها النووية، والولايات المتحدة تمتلك قدرة مزدوجة على إيذاء كوريا الشمالية وعلى مكافئتها في نفس الوقت.
4. ان النمط السائد للتفاعلات هو التهديدات المحكومة المسيطر عليها بدرجه كبيره التي تتحرك بمنطق خطوة أو خطوتين للأمام وخطوه للخلف، فكوريا الشمالية تهدد بإنتاج السلاح النووي وليس باستخدامه رغم بعض التصريحات المتشددة ويتم تنفيذ التهديد عن طريق خطوات متدرجة كمنع المفتشين الدوليين، وإزالة معدات المراقبة من مفاعل (يونغ بيون)، الانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي.
5. أما من جانب الولايات المتحدة فأنها احتفظت طوال الوقت بتأكيدات حول الخيار السلمي كوسيلة أساسيه للتعامل مع كوريا الشمالية رغم أنها مصنفة لديها كأحدي دول محور الشر وتمثل التصعيد الحقيقي في مواقفها في التهديد باللجوء الى وسائل عقابيه سياسيه او اقتصادية وليس الخيار العسكري وأدانت الولايات المتحدة التجارب النووية الكورية في 2006، و2009 وتصاعدت الأزمة في ظل ادارة الرئيس (باراك أوباما) مما دفع الإدارة الأمريكية الى حث التجمع الدولي وحشد التأييد لنقل الأزمة الى مجلس الأمن وبالفعل صدر قرار مجلس الأمن المرقم (1874) بموافقة جميع الأعضاء وأدان التجربة النووية الثانية لكوريا الشمالية اذ شدد هذا القرار العقوبات المالية والتجارية وأبرز ما تضمنه القرار [3]:
   1. تشديد عملية تفتيش السفن الذاهبة والآتية الى كوريا الشمالية وتفتيش الشحنات الجوية.
   2. منع تجارة الأسلحة النووية وتكنلوجيا الأسلحة النووية وتجارة الصواريخ الباليستية.
   3. تجميد الأصول المالية الكورية الشمالية في بنوك الدول الأجنبية وتمثل ذلك بقيام مجلس الأمن بفرض عقوبات على خمس هيئات كورية شمالية.

(1) المصدر السابق، ص 87
(2) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص41-42.
(3) ينظر: ستار جبار، المصدر نفسه، ص44.

ويمكن القول ان هناك مجموعة من المسائل الخلافية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لوجهة النظر الكورية تتلخص بالنقاط الآتية[1]:

1) **تفكيك البرنامج النووي:** ويتعلق الخلاف هنا بمسألتين أساسيتين الأولى هي متى يأتي التفكيك ويقوم موقف (بيونغ يونغ) على ضرورة ان تأتي التعويضات والضمانات الأمنية وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية قبل التفكيك بينما يقوم الموقف الأمريكي على وضع التفكيك كشرط مسبق قبل حصول (بيونغ يونغ)على تنازلات اقتصادية او أمنية والمسألة الثانية تتعلق بتمسك الولايات المتحدة بشرط التفكيك الكامل والنهائي للبرنامج النووي والتحقق من هذا التفكيك والاشكالية الأساسية هي كيف يمكن الحكم بتحقيق التفكيك الكامل والنهائي؟ خاصة في ظل الاختلافات القائمة بين أطراف المحادثات السداسية.
2) **منع الانتشار:** كيف يمكن التأكد من التزام كوريا بعدم تصدير التكنولوجيات النووية الى الخارج خاصة الى الدول ذات التوجهات العدائية للولايات المتحدة وتؤكد كوريا في هذا الاطار انها تميز بين انتشار الصواريخ من ناحيه وانتشار الأسلحة والتكنولوجيات النووية من ناحية اخرى.
3) **تغيير النظام:** رغم اهمية البرنامج النووي لكوريا الشمالية الا ان القضية الأولى هي ضمان بقاء النظام وعدم انهياره تحت تأثير ضغط او عدوان خارجي او تحت تأثير الأزمة الاقتصادية الداخلية بينما تمثل القضايا الاخرى، بما في ذلك البرنامج النووي ادوات للحفاظ على بقاء النظام في مواجهة تلك التهديدات.
4) **التعويضات والمساعدات الاقتصادية:** وتتركز تلك المساعدات في مجال الطاقة بالأساس بالإضافة الى المساعدات الغذائية والمساعدات التنمية، وكان الكونغرس الأمريكي قد أتخذ موقف متشدداً ضد منح أية امتيازات اقتصاديه قبل تفكيك برنامجها النووي بل صدرت العديد من القوانين المتشددة ضد كوريا الشمالية منها قانون حقوق الأنسان في كوريا الشمالية تشرين الاول 2004.

والواقع ان سياسة ادارة الرئيس (اوباما) تسير في مسارين بشكل متواز، تعمل من خلال المسار الأول على التواصل الثنائي وتسعى واشنطن من خلال مبعوثها لكوريا الشمالية الى اتباع سياسه تهدف الى محاولة تنقية أجواء العلاقات بين البلدين، أما المسار الثاني فيتمثل في اتباع سياسة متعددة الأطراف تلعب فيها الدول الإقليمية الرئيسية في شمال شرق آسيا دوراً فاعلاً وخاصة كوريا الجنوبية واليابان بجانب الصين التي لديها صورة واقعيه لما يحدث داخل كوريا الشمالية، اذ تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيق مصالحه بين شطري شبه الجزيرة الكورية وحل القضايا الخلافية بين اليابان وكوريا الشمالية والعمل على ادماج كوريا الشمالية في المجتمع الدولي وبيان الفوائد الاقتصادية التي ستعود على كوريا الشمالية نتيجة الاندماج في المجتمع الدولي، وكذلك الفوائد التي ستعود على الأطراف الأخرى اذ ان الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا أمر مهم لتحقيق الاستقرار على المستوى العالمي[2].

وبالإضافة الى ما تقدم يمكن القول ان امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي سوف يدفع بكوريا الجنوبية واليابان لاقتنائه بهدف تعزيز أمنها وتحقيق التوازن على المستوى الإقليمي[3] الأمر الذي يعني:

1. اذكاء سباق التسلح الإقليمي.
2. أعادة التفكير بشأن أمكانية احياء اليابان لدورها العسكري في الإقليم الامر الذي بدوره سينعكس على بلورة المخاوف الإقليمية.
3. تعزيز المكانة الإقليمية للصين، على اعتبار ان كوريا الشمالية احد حلفائها الأمر الذي قد يشعل فتيل المنافسة الإقليمية.

ويمكن القول ان كوريا الشمالية تتمسك في المضي قدماً ببرنامجها النووي بهدف:

(1) ينظر: ناديه فاضل، مصدر سبق ذكره، ص76-78.ولمزيد من التفاصيل: ينظر ايضاً محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص17-18.
(2) ينظر: مي عبد الرحمن غيث، كوريا الشمالية، التحدي الذي يواجه ادارة اوباما في شمال شرق آسيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، عدد (177)، ايلول (سبتمبر) 2009، ص106.
(3) نقلاً عن: باقر جواد كاظم، التوازن الاستراتيجي في إقليم آسيا الباسفك وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2001، ص87.

1) الضغط على كوريا الجنوبية واليابان لتقليص روابطها مع الولايات المتحدة.
2) الضغط على اليابان للحصول على مساعدات اقتصادية.
3) ردع أية دولة من الاعتداء عليها.

الخاتمـــة:

وعليه يمكن القول ان لدى كوريا الشمالية الكثير من الأسباب لامتلاك وتطوير القدرات النووية ومنها السعي لردع القوات الأمريكية على الحدود الكورية – الكورية، ورغبة كوريا الشمالية في مواجهة تفوق الشطر الجنوبي في المجالات التقنية والتسليحية التي تزودها الولايات المتحدة بها فضلاً عن تعزيز مكانة البلاد وهيبتها وإعطاء المزيد من عوامل القوة للبلاد على المستوى الدولي وفضلاً عن ذلك تعزيز شريحة النظام السياسي القائم في مواجهة التهديدات والتحديات الخارجية ولاسيما الولايات المتحدة وحلفائها.

المصادر

1- آسيا بين البرامج النووية والحركات الانفصالية، التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006.
2- ايرام اث شلولسكي، كوريا في زلماي خليل زاد، محررا، التقييم الاستراتيجي، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، 1997.
3- باقر جواد كاظم، التوازن الاستراتيجي في إقليم آسيا الباسفك وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2001.
4- التقرير الاستراتيجي العربي 1995، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1996.
5- حسين حافظ، قراءة في القرار 1718 وتأثيره على مستقبل النظام الكوري، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد 2007.
6- ريمون ماهر كامل، برنامج صواريخ بيونغ يانغ وابعاد جديدة للأزمة الكورية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد (138)، 1999.
7- ستار جبار علاي، البرنامج النووي الكوري الشمالي دراسة في طبيعة القدرات والتحديات، ملف تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط 2010، عدد 102.
8- سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار زهران، عمان.2008.
9- سعد علي حسين، كوريا الشمالية واسلحة الدمار الشامل، اوراق اسيوية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (64)، 2001.
10- السيد صدقي عابدين، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، في محمد السيد سليم ورجاء ابراهيم بلسم (محرران)، الأطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.
11- شانون كاريل، حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي2007، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني نوفمبر، 2007.
12- عامر كامل أحمد، الموقف الأمريكي من تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي، في سلسلة دراسات استراتيجية، تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (102) شباط 2010.
13- عامر كامل، تطورات البرنامج النووي الكوري الشمالي والموقف الأمريكي منه، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 55، نيسان 2009.

14- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية وايران وتأثير ذلك على التوازن الاستراتيجي في المشرق العربي، ملف خاص المتغير النووي في الصراعات الآسيوية، أصداء ثقافية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (3)، بغداد، 2002.

15- علي محمد حسين، القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، تطورات مسألة الملف الكوري النووي، قسم الدراسات الآسيوية، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 23، سنة 2007.

16- ماري بث ينكيتاين، الاسلحة النووية الكورية الشمالية القضايا التقنية، ترجمة أ.د. ستار جبار علاي، سلسلة دراسات مترجمة، مركز دراسات دوليه، جامعة بغداد، عدد (41)، ك1، 2009.

17- محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني، كراسات استراتيجية، عدد 17، يناير 2007، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية.

18- مي عبد الرحمن غيث، كوريا الشمالية، التحدي الذي يواجه ادارة اوباما في شمال شرق آسيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، عدد (177)، ايلول (سبتمبر) 2009.

19- ناديه فاضل، مسار الملف النووي لكوريا الشمالية وتداعياته الإقليمية والدولية، في سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، عدد 102، شباط 2010.

20- نغم نذير شكر، الموقف الياباني من الملف النووي الكوري الشمالي، في الملف السياسي، تطورات مسألة الملف النووي الكوري، عدد102، 2010.

موقع الأنترنت:

1- حقيقة الموقف الدولي تجاه التجارب النووية لكوريا الشمالية، في آيار 2009، Hizb_UL Tahrir.Com

2- كويزي يبحث حلاً رسمياً مع بوتن، مباحثات صينية فرنسية حول الأزمة الكورية، www.albayan.com

3- محمد عزت محمد علي، أعادة عسكرة اليابان هل تحل مشكلاتها مع الجيران. www. Kkmag.gov.sg

4- مغازي البدراوي، روسيا والصين واللعب بالورقة الكورية www.alwqt.com/